آراء

خيار وقف الحرب في السودان

حمّور زيادة

في أيامها الأولى، حرص الجميع على حساب مدّة استمرار حرب السودان. فلا تُذكَر إلّا مع مدّتها. بدأت بالحرب التي تدخل يومها الثاني، ثمّ انتقلت سريعاً الى الحرب التي تدخل شهرها الثاني. وبعد دخول العام الثاني، سينسى الجميع أهمّية الحساب، إلّا بعض صفحات الإنفوغراف.

ما حذّر منه أحدُ المسؤولين الأمميين في أسابيع الحرب الأولى يتحقّق، فالحرب أصبحت أسلوبَ حياةٍ. وبشكّل ما طبّع الجميع معها. ومن يرونها حلّاً وأسلوبَ حياةٍ يتحدّثون عن عدم رفضهم لوقفها، لكنّهم يتساءلون: كيف تقف وفي صالح من؟... هذا سؤال منطقي مقبول، في ظروفٍ ربّما أقلّ كارثيةً ممّا يعيشه السودان. فللأسف، يموت طفل في السودان كلّ ساعتَين بسبب الحرب. وتزحف المجاعة نحو المحاصرين داخل المدن ومعسكرات النزوح، بينما يلعب طرفا الحرب لعبةَ السلطةِ عند معابر (ومسارات) دخول قوافل الإغاثة والمعونات.

لا يتورّع الطرفان عن استخدام الجوع سلاحاً، بقطع الإمداد مثلاً عن المدنيين في مناطق سيطرة الخصم، مثلما تعنّت الفريق أوّل عبد الفتّاح البرهان، وأعلن في فبراير/ شباط الماضي رفضَ الجيش دخولَ أيّ إغاثة إلى مناطق سيطرة «الدعم السريع» ما لم تستسلم. وهو ما تراجع عنه لاحقاً بعد مكالمةٍ من وزير الخارجية الأميركي، ومخاطبته بلقب «رئيس مجلس السيادة الانتقالي» من المبعوث الأميركي. كان ذلك يستحقّ شهوراً من جوع مواطنين سودانيين، حسبما يرى قائد الجيش، أو مثلما تفعله قوّات الدعم السريع، التي تخاطب العالم بلسان حقوقي مُبين، ثمّ تهاجم قوافل الإغاثة وتختطفها.

تُوقّع قوات الدعم السريع مع كلّ راغب؛ وقّعت مع الجيش اتفاقاً في جُدَّة، ثمّ مع تنسيقية القوى الديموقراطية والمدنية في أديس أبابا، ثمّ مع القائد العسكري الفريق شمس الدين كباشي في المنامة. وتقدّم الوعود والتعهّدات لكلّ مبعوث دولي زائر أو مسؤول أممي عابر، ثمّ لا تكلّف نفسها عناء قراءة ما وقّعته، أو تذكّر ما تعهّدت به. تَعِدُ صباحاً بحماية المدنيين، وتستبيح قراهم ظهراً، ثمّ تقصف مدنهم ليلاً. والحُجَّة الدائمة محاربة فلول النظام السابق. ترى قوات الدعم السريع فلول النظام السابق في كلّ مكان، في بيوت المزارعين ومطابخ ربّات المنازل وسيّارات المواطنين، إلّا في كابينة قيادتها وكتيبة إعلامها. ويبدو أنّ الفلول لا يراهم في جواره أحدٌ. فحتّى قائد الجيش، وهو يجلس إلى منصّةٍ تئنّ بهم في قاعة ممتلئة بهم، يتساءل أمام الإعلام «أين هم؟».

يصرخ العالم أنّ المجاعة تفتك بالبلاد، فينكر الجيش، ويُصدّقه الوطنيون، حتّى وهم يموتون جوعاً، مذكّرين بقول أحمد مطر: «لُعن الشعب/ الذي ينفي وجود الله/ إن لم تثبت الله بياناتُ الإذاعة». وينادي الدعم السريع العالم لإغاثة الجوعى، ثمّ يقصف الجوعى. تأتي الكوليرا والسيول، ويتساءل العقل المتوهّم: «هل السيول جزء من المؤامرة العالمية ضدّنا؟ هل أغرقونا بالاستمطار؟».

وبينما تنتشر نيران الحرب الأهلية، وتتفكّك البلاد، وتتلبّس الحرب وجوهاً عدّة، يريد من يقدرون أن يوقفوا الحرب أن يضمنوا أنّها لمّا تفعل ستفعل بشروطهم، فهو انتصار في دثار وقف الحرب. لا أحد يريد وقف الحرب. الجميع يريد أن تقف الحرب بانتصاره. وهو طموح عجيب بعد مرور هذه الشهور كلّها، التي لم يعد يهتمّ بحسابها أحدٌ، وبعد موت الأرواح التي لم يمشِ في جنازتها أحدٌ.

لا تبدو أطراف الحرب راغبةً في وقف الحرب، ثمّ مواصلة الصراع السلطوي بأدوات أخرى أكثر سلمية. وفي الحقيقة، لم تعد أطراف الحرب قادرةً على وقفها، ولو رغبت. فمع صعود القبيلة إلى قمّة الهرم بشكل مُعلَن لا حياء فيه، مُؤكِّدةً أنّ كلّ مواطن سوداني محميٌّ بقبيلته، وبموقعها من أطراف الصراع، في رِدَّةٍ عن مكتسبات الدولة الحديثة، ومع انتشار التسليح، حتّى إنّ المناطق والقبائل تشتري الأسلحةَ القتالية علناً، ومع السعار الدولي، بعد دخول روسيا والصين وإيران الملعبَ السوداني، لا يبدو أنّ حليفَي المجلس العسكري القديم قادران على وقف الحريق الذي أشعلاه.

ماكرون يراوغ الديمقراطية الفرنسية

عمر المرابط

وأخيراً، بعد مرور 60 يوماً ونيّفٍ على الانتخابات التشريعية الفرنسية السابقة لأوانها، التي عرفت تصدّر تحالف اليسار نتائجها، في مفاجأة لم تتوقّعها لا استطلاعات الرأي ولا الرأي العام الفرنسي آنذاك، عيّن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (5 سبتمبر/ أيلول الجاري) وزير الخارجية سابقاً في عهد الرئيس الراحل جاك شيراك، ميشيل بارنييه، وزيراً أوّل، وهو شخصية سياسية مرموقة ذات تجربة طويلة وعريضة احتلّت مناصب وزارية عديدة وطنياً وأوروبياً، ممّا يؤهّله لقيادة حكومة دولة من أقوى دول العالم، بيد أنّ من حقّ المرء التساؤل، لا عن كفاءة وخبرة الرجل المشهود له بهما، بل عن أسباب اختياره فجأةً بين عشية وضحاها، لا سيّما أنّه ينتمي إلى حزب الجمهوريين، الذي يعيش أسوأ أيّامه وأضعفها، ولم يحصل إلّا على المركز الخامس في الانتخابات، وعلى أقلّ من 10% من عدد النواب (بما مقداره 47 نائباً من أصل 577)، بالرغم من تاريخه العريق، وكونه الوريث الشرعي للجنرال ديغول.

كان الفرنسيون يترقّبون تعيين وزيرٍ أوّلَ ينتمي إلى تحالف اليسار، المسمّى الجبهة الشعبية الجديدة، الذي حصل على الأغلبية النسبية والمركز الأول بـ193 مقعداً متبوعاً بالأغلبية السابقة المسمّاة «جميعاً من أجل الجمهورية» بـ166 مقعداً، ثمّ في المركز الثالث تحالف اليمين المتطرّف بـ142 مقعداً، وهذه هي الأقطاب الثلاثة داخل الجمعية الوطنية الفرنسية، التي لم ينجح أيّ منها في الحصول على أغلبيةٍ مُريحةٍ، ولا يمكن التحالف بين مكوّناتها المتعادية في ما بينها.

سمح هذا الوضع السياسي غير المسبوق، في ظلّ الجمهورية الخامسة، للرئيس بالمناورة وإعطائه فرصةً للتقليل من هزيمته واستغلال تشتّت مناوئيه، فراوغ سياسياً لاعباً أوّلاً على رهان الزمن، بذريعة عدم تغيير الحكومة في أثناء استقبال فرنسا الألعاب الأولمبية وما بعدها، ولعب ثانياً على بثّ الإشاعات ودواعي الفرقة داخل صفوف اليسار، أملاً في انفراط عقده وانشقاق مكوّناته، متّبعاً في ذلك تارةً سياسة الإغراء، وتارة سياسة التحريض والتأليب؛ مع إعلان رفض أيّ حكومة يشارك فيها حزب فرنسا الأبية، واتهامه، وهو المكوّن الأساس لتحالف اليسار، بتهم من قبيل معاداة الساميّة أو عدم احترامٍ العلمانية والتقرّب من الإسلاميين، مستعيناً في ذلك بقوّة إعلامية متحيّزة، وبسياسيين معروفين بتوجّهاتهم. لم ينجح ماكرون في كسر عظام اليسار وتشكيل تحالف يجمع بين أغلبيته السابقة وبعض مكوّنات اليسار المعتدل، خاصّة بعد توافق الجبهة الشعبية الجديدة على تسمية لوسي كاسطي لنيل منصب رئاسة الوزراء، والتفاف قوى اليسار حولها مخافة التكلفة السياسية الغالية لأيّ خيانةٍ سياسية أو انشقاق حزبي، إذ لولا التحالف الانتخابي لما حصل تحالف اليسار على المركز الأول، ولولا مرونة ودعم حزب فرنسا الأبية لما حصل الحزبُ الاشتراكي على المركز الرابع بـ66 مقعداً، ومن ثمّ استطاعت الجبهة الشعبية الحفاظ على وحدتها التنظيمية، بالرغم من اختلاف تقديرات مكوّناتها الحزبية في أفق انتخاباتٍ تشريعيةٍ سابقةٍ لأوانها، محتملةٍ خلال السنة المُقبلة.

الهاجس الكبير الذي يُؤرّق الرئيس ماكرون في الفترة المُتبقّية من حكمه، التي تمتد دستورياً إلى سنة 2027، خوفه أن يكون كَالَّتِي «نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً»، فيأتي بوزير أوّل ينتهج سياسةً معاكسةً لما قام به الرئيس منذ تولّيه الحكم منذ سبع سنوات، ويبدّد إنجازاته السياسية والاقتصادية بصفة عامة، ويتراجع بالخصوص عن الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي أُنجِزت، مثل إصلاح نظام التقاعد على سبيل المثال، إذ يتضمّن البرنامج الانتخابي لليسار إجراءات يمكن تطبيقها فوراً من دون الرجوع إلى البرلمان، كإلغاء نظام إصلاح التقاعد أو الرفع من الحدّ الأدنى للأجور إلى 1600 يورو، ناهيك بإصلاح النظام الضريبي برفع مستوى الضرائب باستهداف الطبقات العُليا من المجتمع، وكبريات الشركات، وهذا ما لا يريده لا ماكرون ولا الجهاتُ النافذةُ في المجتمع الفرنسي.

> أصبحت مراوغات ماكرون ومناوراته لا تطاول السياسيين فقط، بل جوهر الديمقراطية نفسها

من أجل هذا، رفض ماكرون تسميةَ مُرشّحة اليسار، بالرغم من إدراكه أنّ حكومتها ستسقط في أوّل اختبار برلماني، لكنّها ستكون قد فعلت فعلتها، ومن ثمّ حاول الرئيس اختيارَ شخصيةٍ يساريةٍ يمكن التفاوض معها بشأن إنجازاته، فطرح إعلامياً اسم الوزير الأول الاشتراكي السابق، برنار كازناف، لجسّ نبض اليسار فأخفق؛ لأنّ كازناف يميني في جلباب يساريٍّ، يساريُّ الصورة والانتماء، يمينيُّ التوجّه والأسلوب، فرُفِض من الجهتَين كلتيهما، يميناً لانتمائه، ويساراً لمعرفتهم به، وهم أدرى به، فاتّهموا بالتعنّت وحُقَّ لهم ذلك.

سلك ماكرون الأسلوب نفسه تقريباً مع اليمين، وأشاع اسم الوزير الأسبق كزافيي برتران (اليميني المُعتدِل)، لكنّ معارضة اليمين المُتطرّف لاسمه، نظراً إلى مشاكسته لهم في قعر دارهم بشمال فرنسا حالت دون تعيينه، إذ كان سيصير ضحية ملتمس رقابة إثر تعيينه، وماكرون يريد حكومةً مستقرّةً، ولو إلى حين، تمكّنه دستورياً من حلّ البرلمان مرّة أخرى.

جعل هذا كلّه فرنسا تعيش مرحلةَ انسدادٍ سياسيٍّ لا ندري هل ستخرج منها قريباً أم لا. وإذا خرجت، فلن تكون إلّا بتنازلاتٍ متبادلةٍ بين كبرى القوى السياسية في البلاد، وقد بدأت أولاها فعلاً بتعيين ميشيل بارنييه، إذ ما كان ماكرون ليُعَيِّنه من دون التحقّق من عدم تعرّضه لملتمس رقابة يعصف به وبحكومته، فقد صرّحت زعيمة حزب التجمّع الوطني (اليميني المُتطرّف)، مارين لوبان، بأنّ الوزير الأوّل المُعيَّن رجلٌ يحترم التجمّع الوطني، ويخاطبه كباقي الأحزاب السياسية، وعليه ستعطي له الفرصة، ممّا يعني مباركةً ضمنيةً، سيّما أنّ ميشيل بارنييه أظهر مواقفَ يمينيةً مُتشدّدةً خلال ترشّحه للانتخابات التمهيدية لحزب الجمهوريين لرئاسيات 2022. وقد ردّ بارنييه الصاع صاعين فصرّح، حين مراسيم تسلّمه السلطة، بأنّه سيتواصل مع كلّ الأحزاب من دون استثناء في رسالة طمأنة مباشرة، وقد يُنبئنا هذا بوجود صفقةٍ سرّيةٍ بين ماكرون ومارين لوبان، مفادها عدم إسقاط الحكومة مقابل تنازلات، كإدخال التمثيل النسبي في النظام الانتخابي، وانتهاج سياسةٍ مُتشدّدةٍ في ملفّ الهجرة؛ وهذا ليس جديداً، لا في سياسات ماكرون ولا في طريقة حكمه، إنّه أسلوب التحايل والمناورة والمراوغة، وبذلك نجح. لكنّ الفرنسيين فطنوا له، وبات نصفهم يرجو استقالته، فمراوغاته ومناوراته أصبحت تطاول، لا السياسيين فقط، بل جوهر الديمقراطية نفسها.

(كاتب مغربي في باريس)

كاريكاتير صفاء عودة

انتخابات الأردن... توقّعات متضاربة

محمود الريماوي

في أجواء تمتزج فيها الشكوك بالآمال، وضعف الثقة بالفضول، يشهد الأردن الثلاثاء المقبل (10 سبتمبر/أيلول الجاري) انتخاباتٍ نيابيةً، هي العشرون في المجالس النيابية المُنتخَبة، وسط تحشيد للمُترشّحين الذين يقترب عددهم من الألف، ومشاركة نشطة لـ25 حزباً معظمها غير معروف للجمهور، وأكثرها تشكّل العامين، الجاري والماضي. وفي وقت تُخيّم فيه على البلاد مشكلاتٌ اقتصاديةٌ واجتماعيةٌ صعبةٌ منها الارتفاع الكبير في نسبة البطالة، التي تناهز ثلث القوى المؤهّلة للعمل، فيما تُلقي الحرب في غزّة (وفي الضفّة الغربية) بظلالها الثقيلة.

ومع هذه البيئة العامّة المحيطة، التي تبدو غيرَ مشجّعةٍ، فإنّ آمالاً أوّليةً تساور عاملين كثيرين في الحقل العام، ومن المُسيَّسين عموماً، ومن الطامحين اجتماعياً بأن تكون مُخرَجات هذه الانتخابات أفضل من سابقاتها، وأن تنحسر ظاهرةُ العزوف عن الاقتراع (شاركت في انتخابات 2020 نسبةٌ لامست 30% فقط). ومبعث التفاؤل النسبي المرّة هذه يستند إلى أنّ الانتخابات ستجري وفق نظام جديد يتيح للأحزاب الوصول إلى 41 من مقاعد مجلس النواب الـ138. وهي المرّة الأولى التي تُمنح فيها التنظيمات السياسية هذا الحقّ، إذ كان الترشيح الفردي في ما سبق، ومع ضيق السلطات بالمشاركة الحزبية فيها. وقد جاء هذا التطوّر وفق برنامج التحديث السياسي، الذي حظي بدعم ملكي ملحوظ. وقد جرى التوافق لدى اللجنة التي أعادت النظر في قانون الانتخابات على أن يرتفع عددُ مقاعدِ الأحزاب في الدورات اللاحقة، وعلى نحو يتيح تشكيل حكومات حزبية، وبما يُؤدّي، حُكماً، إلى تشكيل مُعارَضةٍ حزبيةٍ داخل مجلس النواب وخارجه، وبما يضع التصعيد السياسي في سكّةٍ موضوعيةٍ، ويحدّ من المحاصصة المناطقية والجهوية في تشكيل الحكومات، ما طبع مسيرةً طويلة من تأليف الحكومات، في غياب مراقبة برلمانية وشعبية فاعلة لأداء السلطة التنفيذية.

ومن المفارقة أنّ الترقّب الممزوج بالحماسة يسود أجواء الناشطين والمناطق خارج المدن الكبيرة، ويقابله تشتّت في توجّهات أبناء العاصمة والمدن الكبيرة، مع انخفاض عامٍّ في الاهتمام بالحدث، وهو ما توقّعهُ واضعو القانون الجديد، وجرى السعي إلى تفاديه بمنح شريحة الشباب نسبةً مُعتبَرَة، لتضمّ القوائم الحزبية شابّاً وسيّدتَين في المراكز الستّة الأولى للترشيح، من أجل توسيع قاعدة المشاركة باجتذاب هاتَين الشريحتَين، فضلاً عن تمكين الشباب والنساء من الوصول إلى مقاعدَ مضمونةٍ. ويذكر أنّ نظام الكوتا النسائية ما زال معمولاً به، ما يمنح فرصاً كبيرةً للمترشّحات، عبر التنافس الفردي وضمن القوائم الحزبية ووفق نظام الكوتا معاً.

ويسترعي الانتباه أنّ السلطات تبذل جهوداً كبيرةً لدفع الناخبين للتوجّه إلى مراكز الاقتراع، وقد جرى اعتبار يوم الانتخاب عطلةً رسميةً، وسط تغطيةٍ إعلاميةٍ رسميةٍ كثيفةٍ ولوحاتٍ في الشوارع تحمل عبارة «ما إلك إلّا الصندوق»، مع أنّ مهمّة ترويج العملية الانتخابية منوطة بالأحزاب والمُترشّحين، وليس بالحكومة التي تقوم بدور تنظيمي في العملية. وقد لوحظ أنّ السلطات أبدت تشدّداً إزاء ظاهرة المال الأسود، وأطلقت تحذيراتٍ مُتكرّرةً بشأن محاولة شراء الأصوات، وأوقفت عدداً من الأشخاص. وثمّة انطباعات عامّة بأنّ أحزاباً جديدة نشأت بالتفاهم مع السلطات، وحظيت بتبرّعات مالية كبيرة، ما مكّنها من القيام بحملات انتخابية واسعةٍ وترشيح عددٍ كبير من المترشّحين في سائر المناطق، وكذلك ضمن المنافسة الحزبية، وهو أمر «مفهوم» ومتوقّع في الديمقراطيات الناشئة (مع أنّ عمر التجربة الديمقراطية الأردنية يتجاوز ثلاثة عقود)، في وقت أتيح فيه لأحزاب المعارضة الترشّح بغير قيود، غير أنّ خطاب المُعارَضة يصل إلى دوائر ضيّقة، كما أنّ تحالفات هذه المُعارَضة غير واضحة، ومن دون أنّ تتلقّى الأحزاب تمويلاً لحملاتها، إذ تتلقى التمويل بعد أن تتمكّن من الوصول إلى مقاعد البرلمان، ووفق ما أحرزته من نتائج، وليس لتغطية الحملة الانتخابية كما هو معمول به لدى دول عربية (مثل المغرب)، مع استمرار بعض المظاهر التقليدية التي رافقت الانتخابات عقوداً مثل إقامة الولائم، وهو ما لاحظته الهيئة المولجة تنظيم الانتخابات (الهيئة المستقلّة للانتخابات)، إذ وعد رئيسها موسى المعايطة بمنع إقامة هذه المظاهر، ابتداءً من الدورة اللاحقة، لأنّها قابلةٌ لأن تُصنّف من أشكال الرشى.

> ترقّب عام يخالطه الفضول يكتنف التجربة الانتخابية الأردنية الجديدة

ومع أنّه سرت توقّعات (ومحاذير) بأن تسيّس الحملات الانتخابية على نحو كبير، وأن تشهد هذه المناسبة خطاباتٍ وسجالاتٍ ساخنةً بشأن حرب الإبادة على غزّة، وشمال الضفّة الغربية، تثير حميّة الجمهور، إلّا أنّ الهاجس السياسي بدا خافتاً (على غير المتوقّع) مع التركيز في الشؤون المعيشية أو الشعارات العامّة، وحتّى الإنشائية. وفي المحصّلة، فإنّ ترقّباً عامّاً يخالطه الفضول يكتنف التجربة الانتخابية الجديدة، مع توقّعات بأن ترتفع نسبة التصويت عما سبق من دورات، ولسان الحال يكاد ينطق: هناك جديدٌ ما، دعونا نرى ونحكم.

(كاتب من الأردن)

حرب الإبادة والإلغاء وتعقيد الصراع

هيثم أبو الغزلان

من غير الجائز التعاطي مع المرحلة الحالية من الصراع المشتعل مع الكيان الصهيوني وداعميه، بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، وفق القواعدِ والأسس السابقة. فالمرحلة تجاوزت ذلك، وعلينا أن نتعامل مع هذه المرحلة وفق أسس وقواعدَ ورؤيةٍ مختلفةٍ، تدرك واقعَ الصراع وتحدّياته وأبعاده؛ إذ لا يكفي توصيف الواقع، على أهمّية ذلك، بل يجب أن تستتبع ذلك رؤيةٌ واضحةٌ لمواجهة التحدّيات، وتحويلها فرصاً، أو التقليل من نتائجها السالبة في القضية الفلسطينية.

أصبح واضحاً للعيان أنّ معركة طوفان الأقصى وما بعدها قد أدخلت القضية الفلسطينية وشعبنا الفلسطيني في مرحلةٍ جديدةٍ من الصراع، لها شروطها الخاصّة، وتحدّياتها، والتي ستتحدّد وفق التعاطي معها مآلات القضية ومستقبلها. إذ لا يكفي تحديد مكامن الأخطار التي تتعرّض لها فلسطين وشعبها، بل يجب التعاطي مع هذه الأخطار التي تُهدّد حاضرَ القضية ومستقبل شعبها، برؤية فلسطينية واضحة لطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني؛ من حيث واقعه، وتناقضاته، وتحالفاته، ومآلاته المتوقّعة حاضراً ومستقبلاً، وبما يُصعّد عملية الصراع، ويُعقّد حسابات الاحتلال في حسم الصراع لصالحه.

جرّب الفلسطينيون على مدار الصراع أشكالاً مختلفةً في مواجهة المشروع الصهيوني: التظاهرات، وانتفاضة الحجارة، والعصيان، والعمليات الاستشهادية، وعمليات الدهس والسكاكين، والمواجهات النوعية... وصمدوا في العديد من الحروب والمواجهات، وبادرت حركتا حماس والجهاد الإسلامي وفصائل فلسطينية أخرى بمعركة «سيف القدس»، وصولاً إلى معركة طوفان الأقصى، التي أدخلت الصراع الفلسطيني الصهيوني مرحلةً جديدةً، من ناحية المسار والتعقيدات، وما سينبني عليهما لاحقًا من مآلاتٍ ونتائجَ. فما يجري على أرض قطاع غزّة هو الجزء الأكبر من حرب الإبادة التي تستهدف الفلسطينيين؛ قتلاً وتهجيراً واقتلاعاً وتدميراً لكلّ مناحي الحياة.

أمّا ما يجري في الضفّة المحتلّة فهو التطبيق العملي لخطّة الحسم التي أعلنها الوزير في حكومة بنيامين نتنياهو بتسلئيل سموتريتش منذ 2017، وفي جوهرها القضاء على الهُويَّة الوطنية الفلسطينية باعتبارها النقيض لإسرائيل، والسيطرة على أكبر مساحةٍ ممكنةٍ من الأرض بأقلّ كثافةٍ سكّانيةٍ من أصحاب الأرض.

وما طبّقه نتنياهو، واستخدمه في الصراع المستمرّ، إنّما هو متأصّل في فكره وممارسته، وبرز ذلك في خطاباته، وكتاباته، التي عبّر عنها في كتابه «مكان بين الأمم»، وفي مقال له، عنوانه «من الممكن وقف الإرهاب» (معاريف، 2001/6/3)، الذي يعتبر فيه أنّ «المفتاح لوقف الإرهاب ليس في هُويّة النظام الذي واجهنا، أو بنواياه، وإنّما في ردعه»، وأنّه «يجب العودة إلى النظرية الأمنية التي وضعتها إسرائيل منذ يوم تأسيسها»، في إشارة منه إلى النظرية الأمنية التي وضعها فلاديمير جابوتنسكي المعروفة بـ«الجدار الحديدي».

تصعيد الاحتلال «الإسرائيلي»، من حرب الإبادة الشاملة ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، وحرب الإلغاء في الضفّة الغربية، وتعميق تهويد وأسرلة القدس، وزيادة الاقتحامات للمسجد الأقصى، والعمل من أجل هدمه وبناء الهيكل المزعوم، واختراق المنطقة، إنّما تمثّل ذروة المخاطر التي تستوجب التعاطي معها وفق ما تقتضيه قوانين الصراع والثورات، من دون الخضوع والاستسلام له، وعبر معرفة طبيعة هذا المشروع الاستعماري، وطبيعة دوره، ونقاط قوّته وضعفه. وفي الوقت نفسه، معرفة الذات، ونقاط الضعف والقوّة، ضمن رؤيةٍ ترى، وتستفيد أيضاً من المتغيرات العالمية، التي تطاول النظام الدولي نفسه؛ لجهة محاولة إنهاء التفرّد الأميركي، والسعي إلى تشكيل نظام دولي مُتعدّد الأقطاب.

(كاتب فلسطيني في لبنان)

«البطرَيَرك» السوري يحتضرُ سياسياً

عبير نصر

تبدوان، كلمتا الاستبداد والطغيان، متناغمتَين إلى حدٍّ كبير، يجنح كلّ منهما إلى الآخر تلقائياً، كما يحصل عادةً إبّان حكم الانقلابيين العسكريين، حافظ الأسد مثالاً. أمّا أن ترتبط هاتان المُفردتان بسياسةِ «التهريج والهزل»، فهذه سابقة عجيبة لم يشهدها السوريون إلّا في عهد بشّار الأسد، الذي يعيش حالياً حالةً مزريةً من التخبّط والهذيان والانفصام، وهي أكثر مؤشرات الشيخوخة السياسية أهمّيةً لـ«رئيس» لا يعرف كثيراً عن السياسة وشؤونها وتركيبها وتعقيدها، ما دفعه إلى التورّط في خطاباتٍ ومساراتٍ ومواقفَ جرّت عليه سخريةً شعبيةً وإعلاميةً لم يتعرّض لها أيٌّ من أسلافه السوريين. هذا التمهيد، ثنائيُّ الطرح، جديرٌ بنظرة متسائلة عن مآل الأسد، خاصّة أنّه أمام تدفّق الوقائع والأحداث السورية، وتنوّع المرويّات التراجيدية الراهنة، يبدو الطاغيةَ المُتخيَّل في إحدى جمهوريات الكاريبي في رواية غابرييل غارسيا ماركيز «خريف البطرَيَرك»، استعارةٌ لطيفة لشخصية بشّار الأسد، ومطالعةٌ عميقة في أطوار حكمه المشبعة بعظمة السلطة وبؤسها، باعتباره الطاغية الأكثر وحشيةً خلال آخر عقد، ومن مخرجات فشله السياسي الكارثي تصدّر سورية قائمة البلدان الأكثر فساداً، وفق تصنيف منظّمة غلوبال ريسك، وأيضاً أخطرها، بحسب صحيفة الإندبندنت البريطانية، للعام 2023، كما صُنِّفت العاصمة دمشق أسوأ مدينةٍ يمكن العيش فيها في العالم. بطبيعة الحال، يُعتبر كلُّ ما تقدّم ركيزةً أساسيةً لنظرةٍ متأمِّلةٍ تتناول آخر خطاباته أمام مجلس الشعب، بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس، إذ في القاعة المزدحمة بالتابعين، وهم «دمّيون سياسياً» لسيادةِ عائلةٍ مافياويّة، ارتفع تهريج الأسد إلى مستوى السياسة الجادّة في زمن سوريٍّ حَرِج، فكان لسردياته الاجترارية أُحْجِيَات فَطِنَة واستعارات غير متوقّعة ترصد خريفه السياسي المُتهالك، الذي أوقع السوريين في حمأة المفارقة بين الممكن والمُحال، التي أظهرته جنرالاً مهزوماً في برلمان «سيرك التعويم».

في السياق، يُؤكّد الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو أنّه عندما تكون السلطة في يد شخص غيرَ مؤهّل فإنّها تظهر جلياً بشكلها السخيف الفاقد للمصداقية، وعليه فإنّ خطابات الأسد، باعتبارها «فزلكات» ثقافوية أكثر منها سياسية، تتفتّق عن قباحة المأساة السورية وكارثيتها، التي تحوّلت سجناً مظلماً يطلّ على وحشية الأسد وفيض وقاحته، بينما هو مُجرَّد طاغيةٍ مذعور نجا بأعجوبة من السقوط، حتّى اللحظةً على الأقلّ. وبالعودة إلى «سيرك التعويم»، وكي لا نسرق اللفظة من معناها، فالأسد لا يتوانى عن ممارسة ألعاب الخفّة الكلامية المُوشّاة بفنون الرعب اللغويّة، لتسويق عجرفته الشخصية بكلّ الشرّ الذي يُلطّخها، فينهش لحمَ القوانين والدساتير والأعراف ويضحك. وتبدو خطاباته الهزلية المنهجة ضرباً لئيماً من الاستلاب الناعم، تلعب دوراً حيوياً في تفريغ العدوانية واحتقانها، وتبسيط الهزائم وفجائعيتها، إذ قالها حرفياً: «أوّل العمل الجادّ هو اجتثاث الهزيمة من عقولنا، عندها سنربح معارك التحرير والازدهار» (!). خطاباته، بالتأكيد، تعادل مجازرَ جماعيةٍ يسيل فيها دم وتتناثر أشلاء، وهو يتجنّب ذِكرَ مآسي السوريين الحقيقية، من تراجيديا «الإبادة الجماعية» إلى دراما «قوارب الموت» إلى فظاعات «قيصر» و«حفّار القبور»، إلى مهزلة «الكبتاغون»... إلخ. وهذا غير مسبوق، لأنّها غدت الإسقاط السياسي الوحيد لمسرح الموت السوري، وجنوحه الباذخ صوب العدم وتبعاته.

وبالتزامن مع خطاب الأسد المشؤوم، ولشدّة العاصفة السياسية التي أثارتها كلماته، وهول تبعاتها على أسماع مواليه، وسط تصفيق أتباعه «الذمّيين»، يبدو أنّه وصل إلى أرذل فصول العمر السياسي، وهو يُعدّ أولوياته الراهنة، لا للطمأنة ورفع المعنويات، بل لـ«شرح الواقع كما هو». بينما لم يتناول قضايا خارجيةً بارزةً كتهريب المُخدّرات وعودة اللاجئين والعلاقات الثنائية، أو قضاياً داخليةً مُلحّةً من قبيل تحسين الرواتب والحلّ السياسي وإعادة الإعمار، بل استمرّ في اجترار سرديته القائمة على رفض الاعتراف بالآخر، والتأكيد على موقفه من محور «المقاومة»، باعتباره الأنموذج الذي يُقتدى به في طريق التحرير والاستقلال، إلى جانب الإشادة بأبناء الجولان الذين أثبتوا أنّ «غياب السيادة عن أرضهم لا يعني سقوط الوطنية»، متناسياً أنّ أطفالاً سوريين قُتلوا في مجدل شمس منذ أقلّ من شهر، ولم تكن أرواحهم كافيةً لأيّ شجب واستنكار. وبالطبع، لم يخلُ الخطابُ من مشهديات «المُضحِك المُبكِي» المتمخّضة عن زلّات الأسد، الذي وصف السوريين بأصحاب الدخل «المعدوم»، وليس «المحدود»، وهي سقطة «شديدة التأثير» في لعبة التحكّم والترويض الفاشلة. زلّاتٌ من هذا القبيل، وهي الأصدق على الإطلاق من بين كلامه كلّه، لطالما دفعت عتاة الموالين للتصريح: «كنّا نخاف على الرئيس، بتنا نخاف منه».

وفي الحقيقة، لم يعتدِ السوريون رؤيةَ بشّار الأسد كثيراً في بداية تولّيه الحكم، فظهوره الإعلامي القليل، مقارنةً بنظرائه، اقتصر على خطابٍ أو كلمةٍ أو مقابلةٍ بفتراتٍ طويلةٍ ومتقطّعةٍ، ما يطرح سؤالاً جوهرياً ومُلحّاً: هل كثافة خطابات الأسد اليوم، وتكرار فعّاليات ظهوره، حتّى ولو كانت مُجرَّد تشريفات استعراضية لفنّانين ولمدرّسين ولرياضيّين ولشيوخ، دليل احتضاره واندثار مملكته؟ ... فشخص بهذه التشوّهات كلّها يلجأ إلى أساليبَ تثير الرثاءَ من شدّة ضحالتها، والحال كذلك، تبقى قاعةُ مجلس الشعب آلةَ الضخّ الوحيدةِ لذات بشّار الأسد المُنفلتةِ من أيّ قانونٍ، والمتنكّرة للواقع، يحصد من خلالها جولاتٍ متّصلةً من التصفيق، والزعيق بأحقّيته في حكم العالم بأسره، لأنّ سورية قليلةٌ جدّاً عليه. في هذا الوقت، وبينما يرغي الأسد ويزبد بكلام رومنسيٍّ لا يسمنُ ولا يُغني من جوع، من قبيل «حصار العقول أخطر وأشدّ فتكاً من حصار البطون»، ينسحب السوريون إلى كانتونات آلامهم، يفترشون بطونهم الجائعة. تراهم أشبه بشعب «أمثولة الكهف» لأفلاطون، أولئك الذين بهرتهم شمس الحقيقة، ففضّلوا العودةَ إلى ظلام كهفهم.

> لا تغيُّرَ في ذهنية الأسد الحريص على تكرار الحديث عن «المؤامرة» و«الصمود»، وعلى الإصرار على لغة «إنكار» الأخطاء السابقة

وبمقارنة هذا الخطاب بسابقيه، يتبيّن أنّ لا جديد فيه، ولا تغيُّرَ في ذهنية الأسد الحريص على تكرار الحديث عن «المؤامرة» و«الصمود»، وعلى الإصرار على لغة «الإنكار» بشأن وجود أخطاء ارتُكِبت سابقاً، بل وتحميل المسؤولية للأطراف الخارجية والاستهزاء بالعالم. لا جديد ربّما سوى أنّه ظهر بكامل عجرفته ردّاً على بعض «التقارير الصفراء» التي أفادت بهروبه ومكوثه في روسيا.

ومن غير تعسّف في قراءة هذا الظهور الإشكالي، الذي ينطوي على ما هو أبعد من حالة جنرال «مُحتضِرٍ سياسياً» استجلب شياطين الأرض كلّهمَ إلى سورية لنجدته، فهو قد فتح باباً واسعاً للتأمُّل في علاقة السوريين مع البطرَيَرك الذي يعيش داخلَ نظامٍ إدراكي خاصٍّ في عقله، بعدما خرجوا من طوق استبداده، ودخلوا في مواجهة استبداد خفيٍّ لم تتحدّد بعدُ ملامحه الكُبرى.

أنْ ينتسب الطغيان إلى سلطةٍ سخيفةٍ هو أمر مستحيل، لكنّه تمّ بالفعل خلال حكم بشّار الأسد، وليس من المبالغة في شيء القول إنّ معاناة الأخير من عقدة والده «الكاريزماتية»، بعدما فشل فشلاً ذريعاً في قنص هيبته الشعبية، ولو بالقوّة، حوّله مسخاً سلطوياً يُخفي وراء مظهره «المتوازن»، وأناقته الأوروبية المُجلّلة بضحكاته المتعالية، عيوب البشاعة ومركّبات النقص كلّها، تمتدّ بينهما مساحات مهوّلة من أطماعَ ومخاوفَ، لذا يستجرُّ خطاباته المنفصمة من بحر ظلماته الداخلية المضطربة. ومثلما كتبتها مليشيات الأسد على كلّ دارٍ ومؤسّسةٍ ومستشفىً: «الأسد أو نحرقُ البلد»، قال البطرَيَرك العجوز في رواية ماركيز: «أعيش أنا ويموت ضحاياي»، ثمّ كتبها في كلّ مكان، حتّى على جدران المراحيض العمومية في زوايا مملكته البائدة.

(كاتبة سورية)

بشار الأسد، دمشق، مايو 2023 (متين قاسمي/ Getty)

الجزائر... انتخابات رئاسية محسومة

بشير البكر

تشهد الجزائر اليوم انتخاباتٍ رئاسيةً، تبدو بلا مفاجآت، ونتائجها محسومةً لصالح الرئيس الحالي، عبد المجيد تبّون، الذي سبق أن فاز بولاية أولى عام 2019. ورغم أنّه قدّم نفسه مُرشّحاً مُستقلّاً على غرار المرّة الماضية، فإنّه وضع ترشّحه «بناءً على رغبة الكثير من الأحزاب والمنظّمات السياسية وغير السياسية والشباب». وهذا واضح من بيانات التأييد التي حظي بها من ائتلاف «الأغلبية من أجل الجزائر»، ويحتلّ الصدارة فيه حزب جبهة التحرير الوطني، صاحب النفوذ والتأثير الواسع بسبب تاريخه المديد في الحكم. والأكثر أهمّية من ذلك كلّه أنّه يلقى الدعم من المؤسّسة العسكرية، صاحبة الكلمة الأولى. وليس سرّاً أنّ الخيار رسا عليه عام 2019 ليخلف الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، ومردّه أنّه صاحبُ تجربةٍ طويلةٍ في الحكم، فسبق له أن تولّى، في فترات سابقة، رئاسة الوزارة وحقائب وزاريّة عدّة، كما أنّه لا يزال عضواً في جبهة التحرير الوطني، وقد مكّنه ذلك، بمساعدة الجيش، من تصفية مراكز نفوذ التيّار المحسوب على بوتفليقة في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية.

باعتبار أنّ القاعدة التي أوصلت تبّون إلى المنصب في الولاية الأولى لا تزال ساريةَ المفعول، فإنّ فوزَه مُتوقّعٌ من الدورة الأولى، إذ يتنافس مع مُرشّحَين معروفَين في مجال العمل السياسي، لكنّهما لا يمتلكان مصادر الدعم والفرص والأدوات نفسها. الأول، عضو البرلمان السابق المهندس عبد العالي حسّاني شريف، رئيس حركة مجتمع السلم، وهي تنظيم إسلامي مُعتدِل، أسّسه عام 1990 الشيخ محفوظ نحناح، الذي ترشّح للرئاسة عام 1995، وخسر الجولة أمام اليمين زروال، ولكنّ الحركة بقيت حاضرةً قوّةً إسلاميةً معتدلةً. والثاني، الصحافي السابق والنقابي يوسف أوشيش عن جبهة القوى الاشتراكية، التي أسّسها أحدُ زعماء حرب التحرير الوطنية حسين آيت أحمد، الذي اختلف مع أوّل رئيسٍ للبلاد أحمد بن بلّة، وعاش في سويسرا حتّى منتصف ثمانينيّات القرن الماضي، وترشّح في وجه بوتفليقة عام 1999، لكنّه لم يفز، ومن بعد ذلك تراجع تأثير حزبه لينحصر في الحاضنة القبائلية.

لم تعد الجزائر من الناحية الرسمية جمهوريةَ الحزب الواحد منذ خريف الغضب عام 1988، إذ جرّدت جبهة التحرير الوطني من هذا الامتياز، الذي تمتّعت به منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1962، وفُتِحَ باب التعدّدية السياسية. لكنّ المسار الديموقراطي تعثّر حين تدخّل الجيش عام 1992، وألغى نتائجَ الانتخابات التشريعية، التي تراجعت فيها جبهة التحرير الوطني، وفازت بالأكثرية جبهة الإنقاذ الإسلامية بزعامة عبّاسي مدني، وأدّى ذلك إلى اندلاع عنفٍ أهليٍّ استمرّ قرابة عقد، راح ضحيته قرابة 150 ألف شخص، كما ألحق خسائرَ اقتصادية في البنية التحتيّة، بلغت قيمتها نحو 30 مليار دولار. ومع فتح صفحةٍ جديدةٍ بوصول بوتفليقة للرئاسة عام 1999، لم يحدث تحوّل نحو الأفضل، واستشرى الفساد، وتولّت بِطانَتُه مقاليدَ السياسة والاقتصاد.

برهن تبّون، في ولايته الأولى، على التزامه بالتفاهمات مع الجيش، ونجح في إدارة الدولة التي عانت من الفساد، عدا عن قدرته على احتواء الحَراك الجماهيري، الذي كان في أوجه حين وصل إلى الرئاسة، غير أنّ الجزائر سارت بوتيرةٍ بطيئةٍ، واستمرّت تتحكّم بها الآليات القديمة، التي تُحدّد قوانينها المؤسّسة العسكرية، وبقيت أرقام البطالة في تزايد، وخاصّة في أوساط الشباب، ولم تنعكس عائداتُ الغاز والنفط في وضع التنمية والبنى التحتيّة، والأمر ذاته يتعلّق بملفّات السياسة الخارجية.

وهنا برز على نحو ملحوظ ارتفاعُ منسوبِ التوتّر مع المغرب وفرنسا، بسبب قضية الصحراء، وخاصّة بعد قرار باريسَ في يوليو/ تمّوز الماضي الاعتراف بمخطّط المغرب للحكم الذاتي أساساً وحيداً لحلّ النزاع.

«أسرار» رياض سلامة

بيار عقيقي

من دون سابق إنذار، حُوّل حاكم المصرف المركزي اللبناني رياض سلامة إلى التحقيق لدى القضاء اللبناني، بل ستبدأ محاكمته في غضون أيّام. لا أحدَ فعلياً أدرك ما حصل، خصوصاً أنّ القضاء نفسه وقف سدّاً منيعاً أمام تسليم سلامة لدول أوروبية، عبر سحب جواز سفره منه ومنعه من السفر. إذاً، ما الذي جرى ليُصبح الرجل بشكل مباغت خلف القضبان؟

نحن في لبنان، أي في بلاد لا تشبه برمزيتها العصاباتية أيّ دولة مماثلة، حتّى إنّ المواطنين اللبنانيين يتحدّثون بكلّ ثقةٍ عن أنّ هناك «مُخطّطاً لتبرئة سلامة لمنع تسليمه نهائياً إلى أيّ دولة»، ثم يتابعون حياتهم الاعتيادية. يكفي هذا للإشارة إلى أنّه، في هذه البلاد، تتصدّر لائحة السوابق المماثلة لجهة التغطية على مرتكبين، التحليلات الممكنة كلّها بشأن مطلق حدث، بما فيه توقيف سلامة.

يتحدّث كثيرون حالياً عن أسرارٍ للرجل قادر على فضحها ورميها في وجه طبقةٍ انتفعت منه ونفّعته في عقود سالفة. لكن أيضاً، هناك حالةٌ قريبةٌ بعض الشيء من سلامة، تحديداً بما يتّصل بـ«الأسرار المخفيّة»، وهي حالة قائدِ القوات اللبنانية الراحل إيلي حبيقة، الذي اغتيل في عام 2002 قبل الاستماع إلى إفادته بشأن مجازر صبرا وشاتيلا في بروكسل. قيل وقتها إنّ حبيقة يملك أسراراً عن حرب لبنان كان ينوي فضحها. الرجل اغتيل ولم تُكشَف «الأسرار». ما الذي يُؤكّد في وضعية سلامة أنّه مستعدّ لكشف «الأسرار» في بيروت؟

بالطبع، لن يفعل ذلك، في حال فعلاً كان هناك نيّةٌ لمحاكمته لا لحمايته. فلو كان فعلاً يرغب في تصفية ذهنه لكان من الأفضل تسليم ما يملكه كلّه إلى أيّ قضاء غير لبناني.

ماذا لو أراد بعضهم تخيّل، والخيال أب الواقعية وأمّها، الخطوات المقبلة في رحلة سلامة القضائية، ما الذي سيناله أجوبةً؟... في البداية، عليه التشكيك في كيفية مثول سلامة أمام القضاء، فيما امتنع سابقاً عن تسليم نفسه. ثمّ على أيّ شخص الاعتقاد بأنّ هناك كميناً سياسياً مالياً يُحاك لسلامة للتضحية به ككبش محرقةٍ منفرداً في الأزمة المالية العاصفة بلبنان. الأكثر أهمّية طرح سؤال عمّن المستفيد والمختبئ خلف تسليم سلامة، كي ينجو بنفسه. هارفي لي أوزوالد قتل جون كينيدي، وجاك روبي قتل أوزوالد، ثم مات بسرطان الرئة. وبعد؟... لا تزال قضية اغتيال كينيدي لغزاً منذ مقتله في عام 1963.

وإذا جرى الافتراض أنّ قضاءً لبنانياً استيقظ من سباته بشكل غريب، فماذا لو أكمل هذا القضاء معروفه لمحاسبة من تسبّب بانفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب 2020، ومحاسبة من أغرق بيروت بمياه الصرف الصحّي وروائحها في شتاء 2018 . 2019، بعد إقفاله أنابيبها بسبب بناء فندقه؟ أكثر من ذلك، أيّ قضاء سيتحرّك من أجل إحقاق حقّ اللبنانيين في ملفّ الكهرباء، التي تجاوز ما صُرف عليها 45 مليار دولار بعد انتهاء الحرب اللبنانية (1975 . 1990)، فيما نتسوّل سفينةً جزائريةً من هنا، وتبرّعاً عراقياً من هناك، من أجل ساعتَين أو أربع ساعات حدّاً أقصى من الكهرباء يومياً؟ من الذي سيعيد ما تبقّى من الودائع المهدورة في المصارف؟

ليست المشكلة هنا في محاكمة سلامة، بل بالعكس، تجب ملاحقته حتّى آخر نَفَس لتحقيق المحاسبة. غير أنّه من يضمن أنّ القضاء سيواصل عمله الهجومي لمعاقبة الجميع؟... لا أحدَ يضمن ذلك. في الأساس، إنّ غالبية القضاة محسوبون على أطراف سياسية. لا يمكنكَ في الأصل الولوج إلى السلك القضائي أو الترقّي فيه ما لم تكن منتمياً إلى حزب ممثّلٍ طائفةً. الاختيارات بموجب الكفاءة منعدمة في لبنان. لذلك، لا يجب توقّع كثيرٍ في قضية سلامة، تحديداً لأنّ الطرف الذي يحاكمه اليوم هو نفسه الذي رفض محاكمته بالأمس، فما الذي تغيّر؟

طريق المقاومة طويل ومكلف... ولا بديل له

حسن نافعة

نقترب من مرور عام على حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها آلة الحرب الصهيونية الجبّارة على الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزّة، من دون أن تلوح بارقةُ أملٍ بقرب توقفها. وقد تابع العالم كلّه بكثير من مشاعر الأسى والحزن ما تنقله وسائل الإعلام يومياً من مشاهد الدمار الهائل، الذي أصاب هذه الرقعة الجغرافية المحدودة المساحة، والمكتظّة بالسكّان، كما تابع مظاهرَ المعاناة الإنسانية الرهيبة التي يكابدها الشعب الفلسطيني هناك، الذي قتل منه ما يقارب 50 ألف شخص، وجرح منه ما يقارب مائة ألف آخرين، أغلبهم من النساء والأطفال، وما زال عدد غير مُحدّد من الأشخاص مدفوناً تحت الأنقاض، تقدّره مصادر موثوقة بأنّه لن يقلّ بأيّ حال عن عشرة آلاف، أمّا من بقي من هذا الشعب على قيد الحياة، فقد فُرض عليه النزوح القسري والترحال الجبري من مكان إلى آخر، تحت وابل من قصفٍ عشوائيٍّ لا ينقطع من الجوّ والبرّ والبحر، ناهيك عن معاناته الشديدة من شحّ الطعام والمياه والدواء والوقود، ومن انقطاع الكهرباء ووسائل التواصل الاجتماعي، بسبب تعمّد حرمانه من التمتّع بأيّ بُنية تحتية قوية أو من مرافق تصلح لتقديم أيّ نوع من الخدمات، وتكفّل الجيش «الذي لا يقهر» بتدمير كلّ شيء: المدارس والمستشفيات ومؤسّسات الإغاثة والبيوت والملاجئ والمخيّمات.

أمام هذه المأساة الإنسانية غير المسبوقة في التاريخ المعاصر، بدأت أصوات في عالمنا العربي تتساءل عن جدوى الاستمرار في تلك الحرب بالنسبة للفلسطينيين، وما إذا كانت حركة حماس قد أخطأت التقدير والحساب حين أطلقت «طوفان الأقصى»، رغم معرفتها بالطبيعة الانتقامية الشرسة للعدو الصهيوني، وبمخطّطاته الهادفة إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية، وبحجم الخلل القائم في موازين القوى لمصلحته. ولأنّنا نفترض في من يتبنون وجهة النظر هذه، أو في بعضهم في الأقلّ، حسن النيّات، فهي وجهة نظر تستحق التوقّف عندها ومناقشتها، خصوصاً أنّها قابلة للتأثير في قطاعاتٍ لا يستهان بها من الشباب العربي الواقع تحت تأثير دعايات مُغرضة ومُوجّهة.

دعونا ننطلق أولاً من التسليم بحقيقة أساسية أصبحت مُسلَّمةً أو بديهيةً مفادها أنّه يحقّ لكلّ شعب احتُلّت أرضه أن يرفض الاحتلال، وأن يسعى إلى مقاومته بالوسائل والطرائق المتاحة كلّها، بما في ذلك الوسائل المسلّحة، وهذا هو الدرس المُستخلَص من تجارب الشعوب كافّة، التي خضعت للاحتلال، وهي كثيرة، فلا جدال أنّ هذه الشعوب لم تتمكّن من التخلّص من الاستعمار، ولا الحصول على الاستقلال، إلّا بعد أن حملت السلاح، وقاتلت، وقدّمت التضحيات. ولا يجوز التعلّل هنا بالخلل القائم في موازين القوى بين جيوش الدول الاستعمارية وحركات التحرّر الوطني، التي حملت السلاح ضدّها، لأنّ هذه الموازين كانت دائماً في صالح قوى الاستعمار. ومع ذلك، انتصرت قوى التحرّر الوطني، في النهاية، لأنّها استطاعت أن تجعل من كلفة بقاء الاحتلال واستمراره أكبر من كلفة رحيله. ويكفي أن نتذكّر الدروس المُستخلَصة من تجارب الجزائر وفيتنام وأفغانستان وغيرها، لندرك هذه الحقيقة بوضوح تامّ. صحيحٌ أنّ تجربة الشعب الفلسطيني تبدو مختلفةً لأنّه لم يتعرّض لاحتلال تقليدي عبر عملية غزو قام بها جيشٌ ينتمي لدولة بعيدة جغرافياً، وإنّما لاحتلال استيطاني تمارسه جماعةٌ دينيةٌ تطرح نفسها جماعةً قوميةً، وتعبّر عن طموحات مشروع صهيوني تتبنّاه القوى الغربية، ولا يستطيع البقاء أو الاستمرار من دون دعمها، لكنّه اختلاف لا يغيّر شيئاً في طبيعة الصراع، بل يُلقي بمسؤوليات إضافية على عاتق حركة التحرّر الوطني الفلسطينية، التي يتعيّن عليها ابتكارُ وسائلَ جديدة للمقاومة.

> انتصرت قوى التحرّر الوطني في النهاية لأنّها استطاعت أن تجعل من كلفة بقاء الاحتلال واستمراره أكبر من كلفة رحيله
>
> حرب التحرير الشعبية السبيل الوحيد لاستنزاف آلة الحرب الصهيونية ميدانياً ومعنوياً

لم يبدأ الصراع الفلسطيني الصهيوني، الذي تُشكّل الحربُ المشتعلةُ حالياً في قطاع غزّة إحدى جولاته، مع «طوفان الأقصى»، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، وهو ليس صراعاً بين حركة حماس وجيش الكيان الصهيوني، وإنما صراعٌ وجوديٌّ بين الشعب الفلسطيني بمكوّناته كلّها ومشروع صهيوني يحاول الاستيلاء على كامل وطنه التاريخي، بدأ منذ أكثر من قرن. لذا يمكن القول إنّه صراع يدور بين حركة تحرّر وطني فلسطيني شهدت عبر تطورها التاريخي منعطفات كثيرة انخرطت فيها فصائل عديدة متنوّعة المشارب والأيديولوجيات (من بينها «حماس»)، والحركة الصهيونية العالمية المدعومة من القوى الغربية. وإذا كانت «حماس» قد برزت اليوم وأصبحت تتصدّر المشهدَ الفلسطيني، فليس لأنّها استطاعت أن تُلحِق بالكيان الصهيوني خسائرَ غير مسبوقةٍ في تاريخه فحسب، وإنّما أيضاً لأنّ فصائل غيرها جرّبت الوسائل السلمية سنواتٍ طويلةً وأخفقت. غير أنّ هذا لا يعني جواز اختزال حركة التحرّر الوطني الفلسطيني في «حماس»، أو أنّه يمكن للأخيرة أن تصبح بديلاً من الأولى، وإنّما يعني أنّ «حماس» باتت مكوّناً يستحيل تجاهله في حركة وطنية فلسطينية تتطلّب إعادة تشكيلها من جديد على أسس ديمقراطية.

لم يكن هدف «حماس»، حين قرّرت توجيه ضربتها لجيش الكيان في السابع من أكتوبر، تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، أو تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلّة فوراً، وإنّما إثبات أنّه شعب لن يستسلم أو يستكين، ولن يقبل مُطلقاً تجاهلَ قضيّته أو تصفيتها، وللتأكيد، في الوقت نفسه، على أنّ بمقدور الفصائل الفلسطينية المسلّحة رفع كلفة الاحتلال إلى الحدّ الذي لا يستطيع تحمّله، وأسر ما يكفي من الجنود والمستوطنين لإجباره على إخلاء سجونه من المعتقلين الفلسطينيين كافّة، وتلك كلّها أهداف طبيعية ومشروعة لأيّ حركةٍ وطنيةٍ تحمل السلاح في وجه الاحتلال. أمّا هدف بنيامين نتنياهو، حين قرّر الردّ بشنّ حرب إبادة شاملة على الشعب الفلسطيني في غزّة، فلم يكن القضاء على «حماس» عسكرياً، وعزلها سياسياً، واستعادة الرهائن فحسب، وإنّما أراد أيضاً اغتنام الفرصة لإخلاء القطاع من سكّانه، بإجبارهم على الرحيل إلى سيناء، وإعادة احتلاله عسكرياً، وهو لم يكتفِ بذلك، وإنّما قرّر التصعيد أيضاً في الضفّة الغربية وممارسة أقصى قدر من الضغوط لإجبار سكّانها على الرحيل إلى الأردن. وذلك هو بالتحديد برنامج حكومة نتنياهو المُتطرّفة، التي تضمّ شخصيات من أمثال إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وغيرهما من الشخصيات، التي أخذت على عاتقها مهمّة تصفية القضية الفلسطينية بالكامل، وهو برنامج كان سيوضع موضع التنفيذ، حدث «طوفان الأقصى» أو لم يحدث. دليلنا على ذلك أنّ مساحة الأراضي التي استولت عليها الحكومة الإسرائيلية الحالية في الضفّة الغربية، وعدد المستوطنات التي أقامتها أو شرعنتها، وحجم اقتحاماتها المسجد الأقصى، وذلك كلّه في سنة واحدة، يفوق كثيراً ما قامت به أيّ حكومة أخرى في تاريخ إسرائيل في فترةٍ زمنيةٍ مشابهةٍ.

في سياق كهذا، الظنّ أنّ تقييم عملية طوفان الأقصى التي تمّت بمبادرة من حركة حماس لا ينبغي أن يستند إلى حجم المعاناة التي تكبّدها الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة فحسب، وإنّما يجب أن تأخذ في اعتبارها أيضاً حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالمشروع الصهيوني بصفة عامّة، وبالكيان الصهيوني بصفة خاصّة، فقد أثبتت هذه العملية أنّ جيش هذا الكيان قابلٌ للكسر، وأنّ أجهزته الأمنية قابلة للخداع والتغرير، وبالتالي يمكن إلحاق الهزيمة بهما معاً في معارك يُخطّط لها بعناية، وأثبت صمود فصائل المقاومة في قطاع غزّة ما يقرب من عام أمام آلة الحرب الصهيونية المدعومة بالأساطيل وأجهزة المخابرات الغربية، أنّ حرب التحرير الشعبية هي السبيل الوحيد لاستنزاف هذه الآلة ميدانياً ومعنوياً. يضاف إلى ذلك أنّ صورة الكيان الصهيوني واحةً للديمقراطية وسط صحراء الاستبداد العربي، وكياناً يقوم على التعدّدية واحترام القانون، سقطت نهائياً تحت وقع جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، التي ارتكبها في حقّ الشعب الفلسطيني. لذا يمكن القول بقدر كبير من الثقة إنّ المشروع الصهيوني للهيمنة على المنطقة قد اهتزّ تماماً، حتى في أعين الغرب، وأنّه لن يكون بعد «الطوفان» مثلما كان عليه من قبل.

يميل كثيرون إلى التعامل مع حركة حماس من منظور أيديولوجي وسياسي بحت، سواء باعتبارها امتداداً تنظيمياً لجماعة الإخوان المسلمين أو باعتبارها أحد مكوّنات محور سياسي تقوده إيران في المنطقة. ولا جدال في أنّ هذا المنظور يُؤثّر سلباً في رؤية «حماس» أحدَ مكوّنات حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، التي تتصدّى لمشروع صهيوني يُشكّل مصدرَ تهديد للأمّة كلّها، وليس للشعب الفلسطيني وحده. يمكن بالطبع أن نختلف كثيراً أو قليلاً مع بعض الأطروحات الفكرية أو المواقف السياسية لجماعة الإخوان، وأن نختلف أيضاً مع بعض السياسات التي تنتهجها إيران في المنطقة، لكن حين يتعلّق الأمر بإنجاز «حمساوي» كبير ضدّ الكيان الصهيوني، فإنّ الاختلاف عليه لا يمكن إلّا أن يصبّ في صالح الكيان الصهيوني مباشرةً. وعلينا أن نتذكّر أنّ «طوفان الأقصى» هو جولة واحدة من جولات صراع طويل وممتدّ مع المشروع الصهيوني، لكنها بالقطع أكثر جولاته أهمّية. صحيح أنّها جولةٌ لم تنتهِ بعد، ومن ثمّ يصعب الحكم عليها وتقييمها منذ الآن، لكنّها تُؤكّد أنّ الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لهزيمة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين.

(أكاديمي مصري)

في التبريرات غير الوافية لتلكّؤ الشارع العربي

جورج كعدي

يخجل العرب المؤمنون بالقضية الفلسطينية، والمتألّمون لمأساة غزّة (والضفّة اليوم)، حين يقارنون الحركة الاحتجاجيّة المحدودة، وفاقدة الوتيرة في الشارع العربيّ، بتلك التي شهدها الشارع الغربيّ، الذي ضاق بمئات ألوف المتظاهرين رفضاً للإبادة ونصرةً لغزّة ولفلسطين، وبوتيرةٍ أسبوعية يستمرّ بعضها حتّى الساعة، فيما الجماهير العربية والإسلامية، المعنيّة الأولى بالمأساة الرهيبة قبل أيّ جمهور آخر في العالم غرباً وشرقاً، في وضع من الاستكانة والركود والخمول مثيرٍ للاستغراب والاستهجان.

سيقت في تحليل هذه الظاهرة المُؤسفة في الشارع العربي (هل نقول شبه الميّت؟) تبريراتٌ جمّةٌ، قد يكون بعضها صحيحاً، لكنّه غير كافٍ ولا يمنح الشعوب العربية صكَّ براءةٍ أو يعفيه من واجبه الإنسانيّ والقوميّ والوطنيّ حيال شعب يُذبح منذ أكثر من 11 شهراً، ويتصاعد يومياً عددُ جرحاه وشهدائه المدنيين المُستباحَة أجسادهم للوحش المعدنيّ الصهيونيّ الطليق. فهل يُعقَل أن تترافقَ المذابحُ اليومية في غزّة مع الحياة الطبيعية في البلدان المُحيطة بفلسطين، أو الأبعد منها قليلاً، فيواصل الناس عيشهم اليوميَّ كأنّ لا شيء يحصل في القطاع المُدمَّر والمذبوح، وكأنّ لا إبادةً يتعرّض لها هذا الشعب الفلسطينيّ الصامد ببطولة عزّ نظيرها. هنا شعب يُباد ويُمزَّق أشلاءً، وعلى مرمى حجر مئات ملايين العرب والمسلمين منشغلون بصغائر الحياة، بالاستهلاك والترفيه، ويرفع بعضهم بدلاً من «علم فلسطين حرّة»، كما في الغرب، شعار «نُحبُّ الحياة» أو «مالنا ومالهم» أو «هذه قضيتهم»، أو ما هو أخبث مثل «تلك مغامرتهم فليتحمّلوا مسؤوليتهم في وجه عدوّ لا يُهزم»، وما إلى ذلك من فِكَرٍ خزيٍّ وعارٍ وهزيمةٍ.

نقول، قبل تفنيد بعض التبريرات، إنّ على الشعوب العربية، من المِلَل والعقائد والأديان والطوائف كلّها، أن تنزل إلى الشارع بدافع واحد على الأقلّ، هو الدافع الإنسانيّ. إنّه الدافع الجوهريّ الذي حرّك الشارع الغربيّ قبل أيّ دافع أو سبب آخر. فإنْ كانت الشعوب العربية المُستكينة أو اللامبالية فقدت الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية، أو تعبت منها، أو خاب ظنّها، أو يئست وفقدت الأمل بهزم الكيان المغتصب والدول الباغية التي تدعمه، فمن غير المقبول تحت أيّ ذريعةٍ أن تفقد الإحساسَ الإنسانيّ والتعاطفَ مع بشر يُقتلون وتتناثر أشلاؤهم أو تُدفن تحت الركام، وأن تقف هذه الشعوب العربية ذات الأغلبية المسلمة والمعنيّة بمقدّساتها متفرّجةً على الفجيعة الاستثنائية في التاريخ من دون إبداء أيّ ردّة فعل، حتّى إنسانيّة، من أجل شعب وأرض وقضية ومقدّسات. إن لم يكن التضامن كفاحيّاً، فليكن إنسانياً في الأقلّ.

> الغضب الشعبيّ العارم تجاه إبادة الفلسطينيين في غزّة إنْ توافرت له الحشود الضخمة، مثل الإعصار لا يستأذن أحداً ولا يخشى أحداً
>
> مأساتنا نحن العرب أنّ شعوبنا لم تعتنق بعد الحرّية قيمةً تستحقّ نضالاً خاصّاً واستثنائياً

من التبريرات التي تُساق بشأن ردّة فعل الشارع العربي المحدود والمتردّد وغير المنتظم وتيرةً واستمراراً استبداد ما بعد «الربيع العربي»، وعدم رغبة النظم العربية في عودة الحَراك إلى الشارع الذي قد يتحوّل ثورةً شعبيةً ضدّ هذه النظم المُستتبَعة للتطبيع والأمركة. تبرير يبدو للوهلة الأولى معقولاً ومنطقيّاً، لكنّ الغضب الشعبيّ العارم، إنْ توافرت له الحشود الضخمة، هو مثل الإعصار لا يستأذن أحداً ولا يخشى أحداً. فمن السهل على الأجهزة الأمنية القمعيّة أن تعتقل متظاهرين يحصون بالمئات أو ببضعة آلاف، لا حينما يكونون بعشرات أو مئات الألوف في الشوارع الرئيسة وفي الساحات الكبرى. هنا تتعطّل بالتأكيد آليات القمع والعنف والاعتقال. البرهان أنّ العديد من التظاهرات خرجت في مدن وعواصم عربية ولم تتعرّض لقمع أو مواجهات عنيفة مع الشرطة وسواها.

من تلك التبريرات أيضاً، عدم وجود أطر حزبية تُحرّك الشارعَ وتنظّم التظاهراتِ وتحشد لها أعداداً كبيرة. هنا يبرز السؤال: لِمَ كانت الجماهير العربية تتحرّك في الخمسينيّات والستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي؟ هل لأنّ الأحزاب كانت تقود التظاهرات فقط، أمْ لأنّ الجماهير كانت معبّأة تلقائياً وتملك وعياً قومياً ووطنياً، فطرياً ومكتسباً، للقضايا التحرّرية العادلة والمحقّة؟... هذا الوعي المُلتزم لم يبقَ موجوداً اليوم بسبب طغيان الجهل والأمّية وانعدام الثقافة والانغماس في تفاهات «التواصل الاجتماعي»، والاستسلام للترفيه المُنحطّ فوق بحر الدماء المتدفّق فوق تراب غزّة. هي إذاً أزمة وعي أفراد وجماعات، لا مسألة سلطة قمعية لطالما كانت موجودةً تاريخيّاً في مختلف أنحاء الوطن العربي. معاناة الناس في أقطارنا العربية، مشرقاً ومغرباً، ولهاثهم خلف لقمة العيش يُخفّضان من قدرتهم على التأثّر والتعاطف والتفاعل.

تبرير معقول، إنّما غير وافٍ أيضاً، فالفقراء أنفسهم يستطيعون بعد صلاة الجمعة الخروج إلى تظاهرة في الشارع لبضع ساعات، ولن يُؤثّر في تحصيلهم لقمةَ عيشهم، فليس هناك من هم أفقر من «حفاة صنعاء»، الذين يخرجون كلّ يوم جمعة، وبانتظام صارم، في تظاهرة مليونية تأييداً لغزّة. الفقر ليس عائقاً ولا مبرّراً للانكفاء عن التعبير والاحتجاج ضدّ مأساة إنسانية اهتزّ لها العالم، فالجماهير التي ملأت الشوارع في مدن الغرب هي من الفئات والمستويات الاجتماعية كلّها.

تعبت الشعوب العربية من القضية الفلسطينية التي لم تعد أولويّة بالنسبة إليها، إذ ثمّة مناخٌ اشتغلت عليه النظم الحاكمة بمساعدة وتوجيه من الغرب لتحييد قضية فلسطين ورفع شعار «بلدكَ أوّلاً.. أسرتك ونفسك». هذا صحيح، ويحدث، ولكن مرّة أخرى أين وعي الفرد والجماعة؟ وهل باتت الشعوب قطعاناً مسيّرةً تخضع للتأثيرات الخارجية فتنسيها انتماءها القومي والديني والإنساني، والتزامها قضايا الأمة التاريخية؟... إنّ كانت هي الحال اليوم فعلى الدنيا (والعرب) السلام.

أمّا إقناع الشعوب العربية، عبر إعلام بعض النظم المُطبّعة والمهادنة والمستسلمة، بأنّ المقاومة في غزّة تُهزم، وبأنّها عاجزةٌ وتتحمّل تبعات المذبحة الحاصلة، وبأنّ غزّة كانت أفضل حالاً حتّى وقعت «مغامرة السنوار» الذي يعمل «لخدمة إيران»، فهنا نحن إزاء قمّة التضليل وتزييف الحقائق، فضلاً عن القفز فوق الواقع التاريخيّ، الذي يثبت أنّ معاناة غزّة الطويلة سابقة بعقود على «مغامرة السنوار»، وأنّ القطاع المُجوّع والمُحاصر والمُتعرّض لمذابحَ متتاليةٍ لطالما كان سجناً في الهواء الطلق شديد الفقر والقهر والكثافة السكّانية، وأنّ ما حصل في 7 أكتوبر (2023) لا يصحّ وصفه بغير الفعل التحرّري البطوليّ لسجين ضدّ سجّانه، وليس خدمةً لأيّ بلد أو جهة. ولو صحّ أنّ إيران تسلّح وتموّل، فلِمَ لا يسبقها العرب إلى ذلك ويقطعون عليها الطريق؟! وفي ما يتعلّق بمبرر استنزاف حيويّة المجتمعات العربيّة، وانحسار الطبقة الوسطى التي تتصدّر الحراكات عادةً، فالفقراء والأثرياء طبقتان غير فاعلتين، فالفقراء يلهثون خلف قوتهم اليوميّ، ويخشى الأثرياء على مصالحهم وثرواتهم، فقد نكون هنا إزاء قراءة طبقية ماركسية، وفيها قَدْرٌ من الصحّة، لكنّها تبرير غير وافٍ أيضاً، إذ يبقى الأمر متعلّقاً في الحالات كلّها، كما تقدّم، بوعي الأفراد والجماعات المُتشكّل بالمعرفة والثقافة، وهاتان إن فُقِدتا فَقد كلّ نقاش أو كلام جدواه.

القول بلا جدوى الحراك الاحتجاجيّ السلميّ وعدم تأثيره في مجريات الواقع، هو أيضاً اعتقادٌ خاطئٌ، فعلى الصعيد العالمي أسقطت التظاهرات الضخمة واعتصامات الطلاب في كبريات الصروح الجامعية سمعة الكيان الصهيونيّ «دولةً ديمقراطيةً» في محيط من النظم المُستبدّة، و«شعباً متحضّراً» وسط «شعوب متخلّفة». كما أسقطت القناع عن وجه «إسرائيل الضحيّة» لينكشف وجه «إسرائيل المجرمة»، وهذه لطخة تستحيل على الكيان المجرم إزالتها بمئات السنين. أمّا في المستوى العربيّ فها إنّ الحراك الشعبيّ في الأردن، وهو الأكبر عربياً (حتّى لو بقي من دون المطلوب وتيرةً واستمراراً)، أجبر الحكومة الأردنية على إلغاء توقيع اتّفاقية الماء مع الكيان، مثل ما ألغى مشاركة الرئيس الأميركي جو بايدن في المؤتمر الرباعيّ في عمّان... بلى، يمكن أن تكون التظاهرات الشعبية العارمة مُؤثّرةً، فالحركة تنتج، بالتأكيد، أكثر من السكون والاستكانة.

إنّ مأساتنا نحن العرب تكمن في أنّ شعوبنا لم تعتنق بعد الحرّية قيمةً تستحقّ نضالاً خاصّاً واستثنائياً. نَفَس هذه الشعوب قصير، ولم يبلغ شعورها الإنسانيّ الدرجة التي بلغها قسم من شعوب الغرب، إذ ثمّة وعي ثقافيّ عميق لقيمة الإنسان الفرد ولمأساة الجماعة. لديهم جمهور مثقّف يفقه معنى الكرامة الإنسانية والتحرّر، فيما يكتم مثقّفونا العرب وعيهم غير المُقترن بالفعل، وغير المؤدّي دور المثقّف العضويّ المُنخرط في الميدان، السائر في طليعة مجتمعه نحو التحرير وحفظ الكرامة الإنسانية لشعب يتعرّض للإبادة.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads